

وضعية البيئات التمكينية للشباب العربي وفعاليتها في توطين المعرفة في الوطن العربي

THE SITUATION OF ENABLING ENVIRONMENTS FOR THE ARAB YOUTH
AND ITS EFFECTIVENESS IN THE SETTLEMENT OF KNOWLEDGE IN ARAB WORLD
SITUATION DES ENVIRONNEMENTS FAVORABLES A LA JEUNESSE ARABE ET LEUR
EFFICACITE DANS L'ETABLISSEMENT DU SAVOIR DANS LE MONDE ARABE

سامية بادي^{1*} ، سوهام بادي²،

¹ جامعة البشير الابراهيمى: برج بوغريبرج الجزائر

² جامعة العربي التبسي: تبسة الجزائر

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/12/11

تاريخ الإرسال: 2019/08/28

ملخص:

ان فكرة دمج الشباب وتوطين المعرفة في العالم العربي تمثل نقلة محورية في رحلة البحث في عمليات بناء مجتمع المعرفة المأمول التي يمثل الشباب العربي عمادها. إنها مسار البحث عن تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية اللازمة لإعداد الأجيال بالخصائص التي تتطلبها التحول إلى مجتمع المعرفة و المناحة لهم وقدرتهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد تنمية مستدامة من خلال ارتياد الآفاق الرحبة والمسارات والتوجهات المستقبلية لمجتمع المعرفة والحرص على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها. وتمثل البيئات التمكينية في شروط الاحتضان والدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنائها وأشكالها من أجل تهيئة بيئة تساعد حصولهم على تكوين يسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة. سنحاول مناقشة أوضاع البيئات التمكينية للشباب العربي للانخراط في عملية بناء مجتمعات قائمة على المعرفة ، وقدرتها على استيعاب تطوراتهم وتقديم الفرص لهم وتزويدهم بالقدرات اللازمة. وتأتي في أولها مؤسسات التعليم العالي: التي وجب عليها اعتماد آليات محددة وعلمية لتحفيز الشباب على توطين المعرفة، وثانيها منظومة البحث العلمي التي تشكل ضمنا الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة. وثالثها التنمية ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته.

الكلمات المفتاحية : البيئة التمكينية؛ الشباب العربي؛ توطين المعرفة؛ الوطن العربي؛

Abstract :

The idea of the integration of youth and the settlement of knowledge in the Arab world represents a substantial transition in the search of operations of constructing and creating knowledge aimed society represented by the Arab youth. It's the path of searching to enable Arab youth and the examination of enabling environments necessary to arm the generations with characteristics required by the transition to a knowledge society, and available for them and their ability of effective participation in finding a continuous development throughout reaching the vast horizon , paths and future orientations towards a knowledge society and achieve proper planning and strategies that could ensure an active integration of youth in the knowledge transition and settlement processes. The enabling environment are resumed in the support and incubation offered by the society to the young generation in their different structures and forms to achieve an environment that could help them gain a training that eases their infiltration and integration into the knowledge society.

We will try to discuss the enabling environment status for the Arab youth to integrate into the process of building societies based on knowledge and its capability to absorb their aspirations and offering them the opportunities and presenting them the necessary skills. First of all we have the high education institutions: which had to adopt specific and scientific mechanisms to stimulate and encourage the young generation to achieve knowledge settlement. Second of all, we have the scientific research organisation that forms implicitly the critical condition to access the knowledge society; thirdly, the development and its success in enlarging the youth opportunities and develop their skills.

Keywords : Enabling Environments; Arab Youth; Localization Of Knowledge; Arab World;

Résumé :

L'idée de l'intégration des jeunes et l'établissement du savoir dans le Monde Arabe représente une transition cohérente dans la quête du processus de création de la société du savoir dont le pilier est la jeunesse. C'est un parcours de recherche visant à favoriser la jeunesse arabe et examiner l'environnement propice à sa préparation aux caractéristiques nécessaires à la transition vers une société de savoir. Ainsi que leur compétence effective à œuvrer à un progrès constant leur permettant d'atteindre les vastes horizons, voies de développement, et futures orientations vers une société de savoir, élaborer des plans et stratégies assurant une intégration active de la jeunesse dans la transition du savoir et ses procédures. L'environnement propice est représenté par le support et l'incubation offerts par la société à la nouvelle génération dans ses différentes composantes pour préparer un environnement permettant l'acquisition d'une formation facilitant l'intégration dans la société de savoir.

Nous débattons de la situation de l'environnement propice à l'intégration de la jeunesse arabe au processus de la construction des sociétés basées sur le savoir ainsi que sa capacité à réaliser leurs ambitions en leur offrant les opportunités et les aptitudes nécessaires. Nous aborderons en premier, les établissements de l'enseignement supérieur qui devraient adopter des mécanismes scientifiques pour stimuler et encourager la nouvelle génération à l'établissement du savoir. Ensuite, les institutions de la recherche scientifique qui constituent implicitement la condition essentielle à l'accès à une société de savoir. Enfin, le développement et sa capacité à accroître les opportunités pour la jeunesse et leurs compétences.

Mots clés : environnements favorables ; jeunesse arabe ; établissement du savoir ; Monde Arabe

* المؤلف المراسل

مقدمة:

ان الساحة الدولية تشهد تغيرا متسارعا أساسه تنامي كبير لدور العلم والمعرفة كأساس للتقدم في أي مجال، خصوصا مع حركة العولمة الحاصلة في كل المجالات، إضافة إلى بروز تداعيات هيمنة ثورة المعلومات وتدققاتها المتجددة وتعاضم حركات التطور التكنولوجي أوجد حاجة ملحة لإعادة النظر في الرؤية الاستراتيجية واستراتيجيات التعليم العالي في المنطقة العربية لمواكبة اقتصاد المعرفة ولتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الصناعات المعرفية، خاصة وأن الدول العربية تقع دون المتوسط العالمي من حيث جاهزيتها للدخول إلى اقتصاد المعرفة.

لا شك أن الوجود العربي ومساهمته في اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة، وتأسيس مجتمع معرفة عربي قادر على المنافسة، لا يتجسدان إلا من خلال تشجيع الابتكار والبحث العلمي ودعم مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية. كما أن امتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستخدامها واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتكنولوجيا المتطورة، لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد العربي وقاعدة متينة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. ولهذا نؤكد على ضرورة توطين المعرفة من أجل نشر العلوم والمعارف، و إنتاجها ثم توظيفها في خطط التنمية المستدامة العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحتى المعرفية داخل الوطن العربي. وحتى تقوم الدول العربية بتأسيس وبناء مجتمع المعرفة وفق هذا المفهوم لا بد لها من دعم فئة الشباب، لتعزيز الاعتماد عليهم ولتمكينهم من إحداث تنمية ملموسة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والإعلام والثقافة، والذي يتطلب توفير البيئات التمكينية الداعمة لهذه المساهمة. ولهذا سنحاول التعرف على وضع هذه البيئات في الوطن العربي ومدى مساهمتها في دعم الشباب للمساهمة الفعالة في عملية التوطين.

وسنعمد هنا على مؤشر المعرفة العالمي الذي يمثل نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والذي يعتبر منصبة معرفية دولية ترصد بموضوعية ودقة واقع المعرفة في الدول حول العالم، مع التركيز على التحديات واقتراح حلول فعالة للتنمية المستدامة. إضافة الى مؤشرات أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذا البحث الى مناقشة أوضاع البيئات التمكينية للشباب العربي للانخراط في عملية بناء مجتمعات قائمة على المعرفة ومساهمته في توطينها بفعالية وذلك من خلال:

- التعرف على عمليات توطين المعرفة ومستلزماتها.
 - تبيان ملامح البيئات التمكينية لتوطين المعرفة.
 - تحليل وضعية قطاع التعليم العالي من خلال محورين: مدخلات التعليم العالي، ومخرجات التعليم العالي وجودته.
 - تحليل وضعية قطاع البحث والتطوير والابتكار من خلال ثلاثة محاور: البحث والتطوير، والابتكار في الإنتاج، والابتكار المجتمعي.
 - تحليل وضعية التنمية البشرية المعتمدة على الأبعاد الأساسية الثلاثة وهي: القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة، وتُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- أهمية البحث :**

اهمية البحث تنبع من الهدف الرئيسي له حيث اننا نحاول ان نقدم تشخيصا ووصفا نوعيا للبيئات التمكينية التي تدعم الشباب العربي للمساهمة في توطين المعرفة، من خلال النظر في محددات وفرص نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية وطرق تحقيق وتعزيز المساهمة الفاعلة للشباب العربي في هذه العملية. خاصة في هذه الفترة التي تمر بها المنطقة العربية من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة وهي في حاجة ماسة لشبابها الذين يشكلون محركات البناء والتطور ونشر المعرفة والعلم ونقلهما وتوطينهما وهم يمثلون القطاع الأكبر في المجتمع وتسليحهم بالمعرفة يعني تسليح المجتمع بهذه المعرفة. فالمفهوم العام للبيئات التمكينية للشباب الداعمة للمشاركة والمساهمة الفاعلة في عمليات نقل وتوطين المعرفة يستند إلى عنصرين أساسيين أولهما مفاهيم ومقاربات "نقل وتوطين المعرفة" والثاني يتعلق "بتمكين وتأهيل الشباب" من المشاركة الفاعلة في عمليات هذا النقل والتوطين.

محاور الدراسة:

المحور الاول: توطين المعرفة

ان مجتمع المعرفة لا يُعد مجرد مفهوم جديد بقدر ما يعد فلسفة تنمية هادفة لخلق آليات للتحويل من مرحلة في تنمية المجتمعات قائمة على التراكمات المادية الى مجتمع يتميز عن غيره من حيث الهيكلية المعرفية القيمية، من حيث الانتاج الابداعي والتكنولوجي، وكذلك من حيث التأسيس لحركيات الارتقاء الحضاري (ابن تريعة، 2007). ولأن المعرفة لم تعد وقفا على معطيات العلم، بكل أطرافه من العلوم الإنسانية والتطبيقية، والتي تذوب الحواجز بينها الآن معرفيا، بل صارت المعرفة في مجتمع المعرفة نسفاً من إتاحة المعلومات للجميع - كحق من حقوق المواطنة - في كل ما يخص حياة المجتمع السياسية والاجتماعية. وهذا يعني شفافية أكثر وسيطرة أوسع على الفساد والانحراف. وهي مفارقة موجهة بين (مجتمع المعرفة) ومجتمع (غياب المعرفة) أو (فقر المعرفة)، فبينما مجتمع المعرفة يكون أكثر ثراءً ووفرة وأقل فساداً سياسياً واقتصادياً، يكون النقيض في مجتمع غياب معرفة موغلا في الفساد السياسي والاجتماعي (العسكري، 2018).

ولهذا تسعى المنطقة العربية في ظل الوضع المعرفي الذي لا يلي الطموح الى توطين المعرفة بل إنتاجها و توظيفها في خطط التنمية البشرية وكل مكونات الاستدامة العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال الاستثمار في المواطن

أو الشباب العربي وإدماجه وتمكينه من المساهمة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة باعتبارها نقطة انطلاق لإقامة مجتمع المعرفة في الدول العربية.

1. تعريف توطين المعرفة:

ليس هناك أدنى شك في أن العالم يعيش من حولنا فترة تحولات سريعة نحو تمكين الشباب من الاقتصاد المعرفي وبآتي هذا ضمن محاولات توطين المعرفة ونقلها علمياً وتدريبياً للشباب، ولذا يحق القول بأن التمكين يأتي على رأس منظومة التحول في الاقتصاد العربي، وتنوع مصادر الدخل.. حيث أصبحت المعرفة هي ركيزة المجتمع المعلوماتي. فتوطين المعرفة يعتبر خياراً استراتيجياً لا بد منه لمعالجة الكثير من الفجوات في الاقتصاد والتعليم والتأهيل ولضمان سرعة اللحاق بالدول المتقدمة في كافة المجالات الصناعية والتنظيمية والإدارية أيضاً. (الشناوي، 2018).

تشير كلمة "توطين المعرفة" إلى توفير القدرة على الابتكار والإبداع والتصميم والتصنيع في الوطن العربي من خلال أيد وطنية، مع إمكانية الاستفادة من الخبراء الأجانب لفترة مؤقتة يتم فيها إحلال كفاءات وطنية قادرة على أن تقوم محل هؤلاء الخبراء من خلال التدريب العملي والنظري) (ابي غسان، 2011).

كما يمين تعريفها على أنها "عملية الانتقال من استهلاك المعرفة وإعادة تدويرها بالشكل الذي نقلت به من مجالاتها الأصلية إلى تملكها والاشتغال بها وعن طريقها داخل مجتمعات نوعية محددة وفي إطار منظومة اجتماعية وثقافية تسعى إلى تحقيق التقدم وتوفير شروط تنمية أصيلة قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء الحضارة الإنسانية" (تقرير المعرفة) ونعني أيضاً بتوطين المعرفة "إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها لخدمة التنمية الإنسانية في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي وكل ما يتعلق بالأفراد والمجتمعات، وإيجاد البيئات التي تمكنها من تحقيق ذلك من خلال توفير المقومات الضرورية لبناء قواعد مجتمع المعرفة والتي من أبرزها تقنيات الاتصال والمعلومات والإنترنت، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتقدمة" (زغلولة، 2015).

اذن فالتحول نحو المجتمع المعرفي الذي يعنى بامتلاك أدوات التكنولوجيا والتمكن من مقوماتها وصولاً إلى إنتاج وإدارة الثروات وتعظيمها بأيدي أبناء الوطن بدلاً من الاكتفاء ببيع المادة الخام ثم إعادة شراء منتجاتها بأضعاف مضاعفة من أيدي صانعيها، توطين المعرفة وإعادة إنتاجها هو ما ينبغي السعي إليه والعمل لبلوغه خلال وقت معقول (شهاب، 2011).

ان عملية وفكرة دمج الشباب وتوطين المعرفة في العالم العربي تمثل نقلة محورية في رحلة البحث في عمليات بناء مجتمع المعرفة المأمول التي يمثل الشباب العربي عمادها. إنها مسار البحث عن تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم وقدرتهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد تنمية مستدامة من خلال ارتياد الآفاق الرحبة والمسارات والتوجهات المستقبلية لمجتمع المعرفة والحرص على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها) (بادي، 2017).

2. علاقة المعرفة بالتوطين

ان المعرفة متنوعة وتعتمد على ثقافة الشعوب ولا يمكن تحديدها إلا من خلال شريحة المجتمع الرئيسية والتي هي المواطنين في المقام الأول، حيث أن الدول التي تعتمد على المعارف الموجودة لدى الخبراء والعاملين من غير حاملي

جنسية الدولة تكون مهددة بشكل دائم بفقد هذه المعارف في أية لحظة مما يترتب عليه خسائر مباشرة و غير مباشرة حسب اختصاصات هذه العقول. كما أن المعرفة التي من قبل غير حاملي جنسية الدولة تكون في أغلب الأحيان غير متجانسة مع الواقع المجتمعي والثقافي لكون هذه المعرفة نشأت في مجمع مختلف من حيث العادات والتقاليد. ومن ناحية أخرى تواجه بعض الدول العربية معضلة من نوع آخر و هي هجرة العقول المعرفية الوطنية منها لعدم وجود البيئة المناسبة والمحفزة والحاضنة لها مما يترتب عليه ضعف في مجالات المعرفة التي غادرتها العقول الوطنية (القرقاوي:18). إن عملية توطين المعرفة تتطلب تهيئة قوى بشرية قادرة ومؤهلة وماهرة في مجالات العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ومجتمعاً متعلماً ومثقفاً علمياً ومعرفياً. ولا بد من الاعتماد بشكل كبير على القدرات الذاتية في توطين المعرفة.

3. مستلزمات توطين المعرفة:

ان عملية التوطين باتت اليوم تشكّل ضرورةً معرفية عربية ملحّة وفي غاية الأهمية، لا سيما بعد أن أصبحت صناعة المعرفة العربية تُواجه مشكلة الاحتكار المتخصص للمصنّعين ومورّدي التقنيات الصناعية والمعارف العلمية، وما يفرضه مثل هذا الاحتكار من تقييدات صارمة على حركة تبادلها بين المصنّع والمستفيد (عبوش، 2017). ولهذا وجب العمل على :

- وضع استراتيجيات ابداع المعرفة:

ان استراتيجية ابداع المعرفة ينصب التأكيد فيها على ابتكار ابداع وخلق المعرفة الجديدة عن طريق البحث والتطوير أي العمل على تشكيل أفكار جديدة من خلال التفاعلات بين المعرفة الصريحة والضمنية في العقول البشرية الفردية. ان جوهر مفهوم إدارة المعرفة يتركز على عملية الابداع المعرفي الذي يُولّد المعرفة وابتكرها، إن توظيف التراكم المعرفي لتكوين معرفة جديدة أو الإفادة من تفاعلات أصحاب المعرفة لابتكار معرفة جديدة وهذا هو المطلوب .

- احتضان الكفاءات العربية واستقطابها:

ان ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العربية أساسها حاجتهم إلى حرية البحث العلمي، ولا يُلبّي هذه الحاجة إلا بلدان الغرب التي تنفق مبالغ كبيرة على البحث العلمي، وتُوفّر البيئة العلمية المناسبة والأجهزة والأدوات والمختبرات والمراجع اللازمة لتطوير الأبحاث وإخراج المشاريع العلمية إلى حيز الوجود للإفادة منها واستثمارها، وكُلّما ارتفعت نسبة الهجرة ازدادت الهوة والفجوة بين العرب والغرب عمقا. ولهذا على الدول العربية أن تخطوا خطواتٍ عمليّةً لوقف التّزيف قبل فوات الأوان و حتّى تضمن المحافظة على الكفاءات العلمية العربية، واستردادها والالتزام بالشروط الضرورية اللازمة لاستقطابها وتفعيلها في خدمة المجتمعات العربي، بما يساهم في تنميتها وتقدمها وصنع واقع أفضل.

- رصد المبالغ المالية:

يلاحظ تدني نسبة ما تنفقه الدول العربية على مجالات البحث والتطوير والابتكار، ما يؤثر سلباً في الأداء الإبداعي العربي كماً وكيفاً، لا يمكن بمثل هذا التمويل العربي المتواضع الارتقاء بالأداء الإبداعي والبحثي العربي. فالموارد المالية هي أكثر ما تحتاجه المؤسسات البحثية العربية لتمويل البنى التحتية للبحوث والتطوير.

- تشجيع مبادرات الابداع والابتكار:

لابد من ترسيخ مبادئ الإبداع والابتكار في مجتمعاتنا العربية من خلال محاربة ثقافة التبعية والجمود ولا بد أيضاً من نشر لأهمية الفكر التكنولوجي والحاجة إلى توطين المعرفة لان الانتقال بالاقتصاد العربي الى اقتصاد معرفي يأتي عبر البحث عن وسائل التنمية والابتكار والتوصل إلى فهم شامل لنقاط القوة والضعف في منظومة الابداع و الابتكار والفرص المتاحة لتطويرها عبر سياسة هادفة لتعزيز مخرجات الابتكار التي ستسهم في تنمية الثروة العربية.

- نشر ثقافة المعرفة:

توطين المعرفة في العالم العربي يعد جزءاً تكاملياً من أجزاء بناء مجتمع يؤمن بأهمية المعرفة ويسعى لتحقيقها بما يضمن تفوقه على جميع المستويات ، ولكي يصل تأثير توطين المعرفة إلى مستواه المأمول، فلا بد من تطوير المجتمع كله وعلى جميع الأصعدة، السياسية والعلمية والاجتماعية. ونشر القناعة التامة ان بنقل وتوطين المعرفة بكل تفاصيلها نحقق اقتصاد المعرفة الذي لابد من العمل عليه في كافة القطاعات بشمولية وتكامل وتنسيق لأنها خيارا استراتيجيا لابد منه لمعالجة الكثير من الفجوات في الاقتصاد والتعليم والتأهيل ولنضمن سرعة اللحاق بالدول المتقدمة في كافة المجالات الصناعية والتنظيمية والإدارية أيضاً.

المحور الثاني: البيئات التمكينية لتوطين المعرفة في الوطن العربي

منذ سنوات والعرب يستوردون منتجات المعرفة ولم يفكر في محاولة جادة لتوطين المعرفة ونقلها علمياً وتدريباً لشباب الوطن العربي كي يبدع ويرتقي بمعلوماته بمنحه كل الفرص. إن الولوج العربي إلى مجتمع المعرفة بإعادة بناء الجيل الجديد وفقاً لشروط هذا المجتمع، يتطلب من الرأي العام العربي أن يحسم إشكالية النظرة إلى الشباب التي تتناقض بين طرحين ، الأول هو أن الشباب جزء من الحل والثاني هو أن الشباب جزء من المشكلة، فالشباب إيجابياً عماد الإنماء الاجتماعي والاقتصادي وهو أدواته وهدفه في نفس القوة باعتباره القوة القادرة على البناء وإعلاء البنيان الاجتماعي، إذ يشكل طاقة مجتمعية ضخمة، إذا أحسن استثمارها والاستفادة منها (بادي، 2017)، ان توطين المعرفة في المجتمعات العربية سينعكس ايجاباً على رفاهية المجتمعات العربية وسيرفع من مستوى وعيها وسيرتقى بطريقة تفكيرها وتفاعلها مع الواقع. وذلك لأنها تحارب ثقافة التقليد والإتباع التي ألفتها في مجتمعاتنا العربية من خلال توجيهها إلى التجديد والإبداع الذي تتسم به المجتمعات المتطورة. ومن هنا فإن تأكيد " الصفة المعرفية على المجتمع العربي " ليصبح مجتمع معرفة تعني بالضرورة " تصاعد مقدرته الإنتاجية في كل الاتجاهات بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا والإبداع، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون تعليم عال متميز ودون انخراط واسع النطاق في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي القريب من متطلبات تطوير المجتمع" (بدران، 2014). إن مسألة البيئة التمكينية للمعرفة لها أهمية خاصة في المنطقة العربية.

1. التعليم العالي:

يمثل التعليم العالي المرتبط بالبحث العلمي "بوابة تحضير الشعوب للدخول إلى المجتمعات الجديدة المتحوّلة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسّن التنمية وترقى بالإنسان الى اعلى المستويات . فمؤسّسات التعليم العالي هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل وتعتبر عاملاً حاسماً ورئيسياً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع (بادي، 2016) ومن الملاحظ الان أن اقتصاد المعرفة اصبح مطلباً تسعى كافة دول العالم للاستثمار فيه وذلك لانخفاض تكاليفه وارتفاع عوائده، وهو يعتمد بصورة أساسية على رأس المال البشري المؤهل والقادر

على الإبداع والابتكار والبحث والتطوير. ورأس المال البشري المؤهل يعتبر نتاج التعليم المميز الذي يؤسس الأرضية والمناخ المناسب للنبوغ والتفوق كما انه نتاج تدريب دائم ومستمر على كل مستجد على قاعدة العلم يكتسب من المهدي إلى اللحد ، مرحلة التعليم العالي تشكل إحدى أهم مراحل البناء للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وللتعرف على جزء من الوضع الراهن للتعليم العالي في الوطن العربي يمكن ان نعرض على مؤشر التعليم العالي في تقرير المعرفة العالمي من خلال الجداول التالية:

1.1 مدخلات التعليم العالي:

من التحديات الكبيرة التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي عملية الانفاق، حيث تعتمد الجامعات في تمويلها على ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الحكومية وهذا يظل سبباً في عدم تمكن الجامعات العربية من أداء دورها المطلوب بسبب قلة التخصيصات المالية ضمن الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى أن الميزانية الحكومية تخضع للكثير من التأثيرات كالتذبذب في الموارد والتضخم وغيرها.

جدول رقم 01: مؤشر مدخلات التعليم العالي

التعليم العالي																مدخلات التعليم العالي	
المغرب		الجزائر		عمان		الكويت		قطر		تونس		السعودية		الإمارات		الإنفاق	معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر		
19.6	98	48.5	48	60.5	24	N	N	N	N	71.2	14	N	N	N	N		
22.1	52	N	N	72.4	10	N	N	N	N	25.4	28	N	N	N	N		
49.4	65	37.8	87	76.7	25	65.3	41	47.1	72	39.3	85	77.4	24	6.70	33		الطلاب المنتحون بالباكالوريوس أو ما يعادلها
27.6	59	N	N	8.4	103	4.5	115	20.8	68	85.7	10	10.4	96	33.7	51		الطلاب المنتحون بالماجستير أو ما يعادلها
34	27	N	N	1.4	117	N	N	4.6	99	53.5	13	5.3	89	23.5	48		طلاب المنتحون بالذكوراه أو ما يعادلها
49.5	106	53.8	102	76.3	62	92.6	5	81.9	42	76.8	61	67.5	89	74.7	66		متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي
91.7	10	N	N	80.6	22	N	N	63.2	51	90.1	14	75.5	33	N	N		الباحثون المتخصصون في التعليم العالي
التعليم العالي																مدخلات التعليم العالي	
موريتانيا		لبنان		البحرين		اليمن		الأردن		مصر		سوريا		الإنفاق	معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي		
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر				
		14.9	103	9.22	96	229	95	N	N	28.2	84	N	N	49.6	45		
		15.1	66	10	79	39.1	28	N	N	8.1	86	N	N	N	N		
		69.8	35	65.2	42	78.6	21	N	N	86.7	13	87.9	11	91.7	8		الطلاب المنتحون بالباكالوريوس أو ما يعادلها
		44.4	39	32.6	53	19.7	73	N	N	15.6	83	18.6	75	6.1	111		الطلاب المنتحون بالماجستير أو ما يعادلها
		6.5	84	23.8	45	4.9	95	0.3	122	17.2	61	18.5	60	2.6	114		طلاب المنتحون بالذكوراه أو ما يعادلها
		19.7	118	1001	1	69.5	78	42.4	112	84.1	35	60.1	96	N	N		متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي
		100	1	N	N	95.4	6	N	N	92.1	9	77.6	29	N	N		الباحثون المتخصصون في التعليم العالي

ر: رتبة / قيمة:ق

<http://knowledge4all.com/Scorecard2018.aspx?id=12&language=ar>

تتباين الدول العربية في إنفاقها على التعليم العالي وذلك حسب الموارد المالية المتوفرة لكل بلد، فنجد مثلاً أن تونس احتلت المرتبة 14 عالمياً والاولى عربياً في انفاق الدولة على التعليم العالي بقيمة قدرها 71.2 والرتبة 24 عالمياً في معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي، وهذا راجع الى الرهان على الثروة البشرية والذي كان الخيار الوحيد المتاح، وهو ما جعل الدولة التونسية تكترس اعتمادات ضخمة خلال العقود الماضية للنهوض بقطاع التعليم الذي

تطوّر عبر السنين ليتحوّل إلى أحد القطاعات المغرية للاستثمار الخاص منذ ثمانينات القرن الماضي. لتتحقق تونس نتيجة السياسة التشاركية بين القطاع العمومي والخاص، أعلى المعدلات على الصعيد العربي والدولي.

كما نجد أن الأردن احتلت الرتبة 24 عالميا والثانية عربيا من حيث الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بقيمة 60.5 والمرتبة 10 عالميا في معدّل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي بقيمة 72.4. وهي بهذا سبقت الكثير من الدول المتقدمة. اما في مؤشر الالتحاق نجد ان سوريا احتلت الرتبة 8 عالميا بقيمة 91.7 في مؤشر الطلاب الملتحقون بالبيكالوريوس أو ما يعادلها اما الطلاب الملتحقون بالماجستير أو ما يعادلها كانت المرتبة العاشرة دوليا لتونس والاولى عربيا، اما في مؤشر الطلاب الملتحقون بالدكتوراه أو ما يعادلها عادت ايضا لتونس بمرتبة 13 عالميا بقيمة 53.5. ومن خلال مؤشر الموارد البشرية فان متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي نالته لبنان في المرتبة الاولى عالميا في حين نجد احتلال موريتانيا للمرتبة الاولى عالميا في مؤشر الباحثون المتخصصون في التعليم العالي .

بينما نجد أن باقي الدول العربية احتلت المراتب الاخيرة في الترتيب العالمي ودون المستوى المطلوب في المؤشرات العالمية لإسقاط الصفة المعرفية على المجتمعات العربية. ويعود هذا التأخير الى عدة عوامل اهمها كون الكثير من البلدان العربية تسعى إلى منح فرصة التعليم العالي لكافة خريجي التعليم الثانوي الذين يطلبون هذا التعليم، ولكن محدودية الإمكانيات المتاحة سواء كانت في القاعات الدراسية والمختبرات والورش وأجهزة التعليم الأخرى، إضافة إلى قلة أعداد المدرسين المؤهلين، مما تسبب في إرباك مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد ومراكز علمية وعدم تمكنها من إعداد الطالب المتخرج إعداداً نوعياً يضمن أو يقترب من مواصفات الجودة الشاملة لخريجي التعليم العالي.

ولكي تخرج الجامعات العربية من هذا المأزق وتضمن تعليماً جيداً لا بد من:

- تحسين إعداد الخريجين.
- إعادة النظر باستمرار بالمناهج الدراسية وتطويرها .
- إعداد أعضاء هيئة التدريس، وتحسين مستوى مدخلاتهم.
- توسيع الخدمات التعليمية كالمكتبات والتوسع باستخدام الوسائل الحديثة في التعليم .
- كيفية تحسين عمليات التمويل .

2.1 مخرجات التعليم العالي وجودته

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 02 وفي المؤشر الأساسي الخاص بالتخرج ان تونس احتلت الرتبة 35 عالميا بقيمة 71.1 في المؤشر الفرعي خريجو مرحلة البكالوريوس أو ما يعادلها. بينما في مجال خريجو مرحلة الماجستير أو ما يعادلها احتلت الامارات الرتبة 34 عالميا بقيمة تقدر ب 34.6 وفي المقابل احتلت سوريا المرتبة 27 عالميا بقيمة 49.1 في مؤشر خريجو مرحلة الدكتوراه أو ما يعادلها. اما في المؤشر الرئيسي الخاص بالعمل بعد التخرج سجلت الامارات المرتبة 27 بقيمة 54.3 في مؤشر القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم، اما في مؤشر البطالة في أوساط القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم كانت المرتبة 2 عالميا من نصيب دولة قطر بقيمة 98.3. أما المؤشر الرئيسي الثالث وهو جودة الجامعات فقد تحصلت كل من قطر على المرتبة 17 بقيمة 64.8 في مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاعات في مجالات الأبحاث و التطوير، اما المؤشر الثاني فكان من نصيب السعودية بالمرتبة 28 عالميا بقيمة 46.1. اما عن عدد الجامعات

المصنفة عالمياً في الدولة فقد احتلت السعودية المرتبة 28 عالمياً والاولى عربياً. اما من حيث مؤشر كفاءة الطلاب نجد ان نسبة الطلاب الملتحقين بجامعة مصنفة عالمياً كان من نصيب البحرين باحتلالها المرتبة 4 عالمياً بقيمة 75، واحتلت الامارات المرتبة الاولى عالمياً في نسبة انتقال الطلاب إلى الدولة بقيمة 100.

جدول رقم 02: مؤشر مخرجات التعليم العالي وجودته

مخرجات التعليم العالي وجودته															
التعليم العالي															
الإمارات		السعودية		تونس		قطر		الكويت		عمان		الجزائر		المغرب	
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
394	98	55.2	66	40.1	96	42.6	93	56	63	71.1	35	40.1	95	49.3	80
21.7	76	N	N	31.2	46	18.9	87	24.1	70	14	95	8	104	34.6	34
11.6	99	N	N	36.6	52	N	N	7	102	45.5	31	7.2	101	21.9	80
13.2	97	34.3	59	N	N	28.7	69	27.3	72	29.2	66	41.1	47	54.3	27
42.7	115	N	N	N	N	N	N	98.3	2	0	122	64.9	92	87.4	37
31.2	107	26.9	118	51	37	40.2	68	64.8	17	38.2	82	48	42	55.7	28
23.6	53	11.8	75	11.8	75	11.8	75	18.7	61	18.7	61	46.1	28	37.4	44
37.5	29	N	77	12.5	60	62.5	11	62.5	11	25	46	25	46	25	46
20.3	73	N	93	24.6	62	N	N	85.2	3	21.6	69	31.8	42	100	1
مخرجات التعليم العالي وجودته															
التعليم العالي															
سوريا		مصر		السودان		اليمن		الأردن		لبنان		موريتانيا		البحرين	
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
43.4	91	57.4	60	N	N	82.2	18	N	N	N	N	51.6	75	21.2	108
25.8	62	0	109	N	N	24.6	69	N	N	N	N	11.5	100	6.8	107
31.6	63	0	108	23.8	78	41.9	38	N	N	N	N	37.8	48	49.1	27
14.3	95	4.8	115	N	N	N	N	31.3	102	N	N	28.9	67	N	N
92.1	17	54.3	107	N	N	48	110	51.3	108	N	N	31.5	121	N	N
45.4	49	19.7	130	41.1	64	40.6	66	19.5	131	N	N	30	110	23.4	127
18.7	61	0	83	27.4	51	23.65	53	0	83	N	N	42.3	39	0	83
75	4	0	77	12.5	60	37.5	29	0	77	N	N	50	20	0	77
52	13	12.7	80	42.8	22	53.8	11	29.6	49	N	N	19.4	75	N	N
ر: رتبة / قيمة: ق															
http://knowledge4all.com/Scorecard2018.aspx?id=12&language=ar															

في حين نجد ان باقي الدول العربية تذيلت الترتيب العالمي في العديد من المؤشرات الفرعية. ولعل هذا يعود الى سببين اساسيين:

أ. استمرار الدول العربية في سياسة التوسع الكمي لمنظومة التعليم العالي على حساب النوعي ، حتى بالمقارنة بالمتوسط العام للدول النامية.

ب. جهود إصلاح التعليم في الدول العربية ركزت فقط على الجوانب الكمية في الإصلاح ولم تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الكيفية كاحتياجات سوق العمل للاستفادة من الشباب الخريجين.

ولهذا لا بد من أولاً: إعادة هندسة النظام التعليمي والتركيز على مدخلات العملية التعليمية سواء كانت مدخلات بشرية مثل المدرسون وعناصر الإدارة المدرسية والتعليمية أو مدخلات مادية مثل التجهيزات والمباني والمواد والمعينات التدريسية،

أو المالية مثل مخصصات الإنفاق أما المخرجات أو نواتج العملية التعليمية فتنصب على المعارف والمهارات المحصلة من جانب المتخرجين من النظام. المهم ليس مجرد مواءمة مخرجات منظومة التعليم العالي - لاحتياجات سوق العمل انما مواءمة المخرجات مع احتياجات التنمية الشاملة و بصورة كلية. ثانيا: التوجه نحو التعليم المستمر، وزيادة فرص التدريب للتمكن من بناء اقتصاد معرفي يساعد على إعداد الشباب حتى نستطيع العبور إلى مجتمع المعرفة المنشود، شأننا في ذلك شأن العديد من البلدان التي أسست مجتمعات معرفية.

2. البحث و التطوير التكنولوجي و الابتكار:

قطاع البحث والتطوير والابتكار مهم جدًا في تحديد نجاح بلدٍ ما في بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة الخاصين به. يسهم البحث العلمي بشكل أساسي في زيادة المخزون المعرفي على مستوى الدول والأقاليم، كما أنّ الابتكار يرتكز أساسًا على إنتاج سلع وخدمات وعمليات إنتاجية ونماذج تنظيمية وتسويقية جديدة أو مُحسّنة بصورة كبيرة. وعليه فإنّ منظومة البحث العلمي والابتكار هي بمثابة المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. يشكّل قطاع البحث والتطوير والابتكار وثيقة الارتباط بسائر القطاعات من حيث أنه يمثّل مدخلات أساسية لهذه القطاعات وهي المستفيدة من مخرجاته. يضم قطاع البحث والتطوير والابتكار ثلاثة محاور: البحث والتطوير، والابتكار في الإنتاج، والابتكار المجتمعي (بادي، 2016)، ويجري إنتاج المعرفة من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار، حيث يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على استثمار مخرجات منظومة المعرفة من أجل إيجاد منتجات وخدمات جديدة عن طريق الابتكار.

1.2 البحث و التطوير:

1.1.2 مدخلات ومخرجات البحث والتطوير

يمثل الجدول مؤشرين اساسيين:

أ. **مدخلات البحث والتطوير:** حيث احتلت السعودية المرتبة 38 عالميا في مجال الإنفاق على البحث و التطوير، في حين نجد ان قطر حازت المرتبة الاولى عالميا في متوسط الإنفاق على البحث والتطوير لكل باحث، اما عدد الباحثين في القوى العاملة نجد تونس في المرتبة 26 عالميا، اما مؤشر خريجو البرامج التكنولوجية و العلمية والهندسية والصناعية في التعليم العالي كان من نصيب عمان في المرتبة الثانية، اما المغرب فقد احتلت المرتبة 40 عالميا في مؤشر صافي الواردات عالية التقنية.

ب. **مخرجات البحث والتطوير:** في هذا المؤشر نجد ان متوسط المستندات لكل باحث تصدرت موريتانيا المرتبة الثالثة عالميا، بينما متوسط الاستشهادات لكل مستند أو مرجع بحثي عادت المرتبة 12 عالميا للسعودية وايضا المرتبة 38 لمؤشر المتغير المركب H للاستشهاد العلمي، اما تصنيف أس جي آر لأفضل مجلة علمية في الدولة فعادت المرتبة 5 للإمارات، في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي 20 نجد قطر ف المركز 20 والمركز 37 في مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة.

جدول رقم 03: المؤشر الفرعي البحث و التطوير

البحث و التطوير و الابتكار																البحث و التطوير									
المغرب		الجزائر		عمان		الكويت		قطر		تونس		السعودية		الإمارات											
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
16.5	47	N	N	4.6	87	6.1	79	11.3	59	14.5	50	20	38	19.9	39	الإفناق على البحث و التطوير				مداخلات البحث و التطوير					
13.4	67	N	N	52.1	10	81.2	3	100	1	5	97	100	2	N	N	متوسط الإفناق على البحث و التطوير لكل باحث									
18.9	44	N	N	4.7	73	9.1	61	7.1	67	43.1	26	14	52	N	N	عدد الباحثين في القوى العاملة									
24.7	73	57.8	9	93.9	2	N	N	36.5	46	92	3	37	44	34	53	مخرىجو البرامج التكنولوجية و العلمية و الهندسية و الصناعية في التعليم العالي									
37	40	33.1	49	N	N	N	N	20.2	90	35.2	44	N	N	N	N	صافي الواردات عالية التقنية				مخرجات البحث و التطوير					
41.2	16	N	N	4.3	107	11.3	67	1.4	112	21.2	43	8.9	82	N	N	متوسط المستندات لكل باحث									
11	124	18.2	118	30.7	94	31.8	91	65.9	24	14.8	124	78.4	12	26.9	100	متوسط الاستشهادات لكل مستند أو مرجع بحثي									
10.4	65	9.1	177	7.2	86	8.7	79	7.7	83	10.7	69	19.7	38	11.6	61	المغير المركب H للاستشهاد العلمي									
33.8	72	N	N	2.3	87	9.9	76	0.5	91	13.9	68	2.8	86	71.1	5	تصنيف أس جي آر لأفضل مجلة علمية في الدولة									
1.6	108	138.4	98	37.4	102	38.9	96	72	20	39	95	50.7	52	61.9	29	جودة مؤسسات البحث العلمي									
91	1	98	1.9	87	5.3	61	13.5	37	2.6	74	10.4	43	8.9	46	طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة										
البحث و التطوير و الابتكار																البحث و التطوير									
		موريتانيا		لبنان		البحرين		اليمن		الأردن		مصر		سوريا											
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
		N	N	N	N	2	104	N	N	8.7	67	15.9	49	N	N	الإفناق على البحث و التطوير				مداخلات البحث و التطوير					
		N	N	N	N	10.4	78	N	N	7.9	88	14.8	66	N	N	متوسط الإفناق على البحث و التطوير لكل باحث									
		8.3	63	N	N	9.7	60	N	N	17.7	46	20.5	41	N	N	عدد الباحثين في القوى العاملة									
		55.5	14	37.7	40	17.2	89	N	N	45.5	25	5.8	104	36.6	45	مخرىجو البرامج التكنولوجية و العلمية و الهندسية و الصناعية في التعليم العالي									
		12.5	105	17.7	94			31.2	54	29.4	63	29.5	62	13.9	100	صافي الواردات عالية التقنية				مخرجات البحث و التطوير					
		95.1	3	N	N	15	52			12.5	63	33.4	22	N	N	متوسط المستندات لكل باحث									
		12.5	127	40.9	71	21.6	110	45.5	57	23.9	105	34.1	83	3.4	133	متوسط الاستشهادات لكل مستند أو مرجع بحثي									
		1.4	128	11.7	60	3.6	112	3.1	116	9.5	75	16.5	47	5.8	96	المغير المركب H للاستشهاد العلمي									
		N	N	0	92	10.1	75	N	N	20.3	55	66.8	7	N	N	تصنيف أس جي آر لأفضل مجلة علمية في الدولة									
		27	124	43.7	79	45.7	71	17.7	131	49	56	29.6	117	27	125	جودة مؤسسات البحث العلمي									
		0	118	5.8	57	6	55	0	118	4.6	63	2	83	N	N	طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة									

<http://knowledge4all.com/Scorecard2018.aspx?id=12&language=ar>

ر: رتبة / قيمة: ق

اذن هذه هي الدول التي استطاعت ان تصدر الترتيب العالمي ، أما باقي الدول العربية لم تتمكن من احراز ترتيب جيد أو حتى متوسط ويمكن ارجاع ذلك الى:

- ان العالم العربي لم ينجح بعد بتقديم العدد الكافي من الباحثين المؤهلين لدعم مسيرة البحث و التطوير من جهة، كما أن الصعوبات العديدة التي تواجه الباحث تؤدي إلى ارتفاع في نسبة هجرة العديد منهم حتى أصبحت هجرة العقول إلى العالم المتقدم سمة هذا القطاع حيث تمثل قلتهم أحد أوجه القصور في التركيبة المعرفية العربية.
- لا مجال للشك في أن القوة المحركة لنقل و توطين المعرفة و التقدم التكنولوجي تكمن في البحث العلمي و التطوير. وقد تعاضمت خلال السنوات الأخيرة أهميته، نتيجة الصراع على امتلاك و إنتاج المعرفة، فقد أوجدت البيئة الجديدة بيئة تنافسية عالمية شجعت دول كثيرة على الدخول إلى مجال الإبداع من خلال البحث و التطوير. و البحث العلمي نشاط له أدوات و مناهجه و أسسه و متطلباته المادية و البشرية الواجب توافرها لتحقيق نتائج إيجابية تفيد المجتمع العربي و تساهم في نقل و توطين المعرفة. و بغير هذه المتطلبات يصعب على الدول العربية أن تدخل في المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. و يتسم الإفناق على البحث العلمي في الدول العربية بسمتين عامتين: ضعف حجم الإفناق على البحث العلمي. و ارتباط هذا الإفناق بالميزانية العامة للدولة، إذ إن الأموال المخصصة للبحث العلمي تتأتى من اعتمادات

الميزانية، ويترتب على ذلك غياب العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي الحكومية والمشاريع الصناعية بالقطاع الخاص، وبالتالي تتراجع التنمية التكنولوجية العربية.

ولهذا على الدول العربية العمل على:

- تكثيف الجهود الخاصة ببناء القدرات الضرورية لاستيعاب المعرفة وتوطينها. من خلال زيادة حجم موارد البحث والتطوير والابتكار المادية منها والبشرية، والتوسع في البحوث التطبيقية الميدانية وفي الابتكار والاهتمام بالمعارف التي تتنافس الدول المتقدمة في امتلاكها واثارتها واحتكارها.
- تطوير البنية التحتية والاستثمار فيها ، فالبحث العلمي في العصر المعرفي يتطلب بنية بحثية حديثة مثل مراكز التطوير التكنولوجي، ومراكز التميز البحثي المستقلة، وشبكات البحث العلمي الافتراضية وغيرها و التي تحتاج إلى تطوير هياكلها المؤسسية وتحديثها كضرورة لمواكبة العصر المعرفي.
- تبني جملة من السياسات والبرامج والخطط الرامية إلى دعم العملية البحثية من خلال تنمية مدخلاتها وتحديث بنيتها التحتية من ناحية، والارتقاء بجودة وفعاليتها مخرجاتها من ناحية أخرى. ويمكن في هذا المجال دعم مدخلات البحث العلمي وصياغة السياسات الرامية لتطويره على مستويين. يختص المستوى الأول بعناصر إنتاجه المتمثلة في بنيته التحتية، وهياكله المؤسسية، ومصادر تمويله وكوادره البشرية العلمية. في حين يهتم المستوى الثاني بالتخصيص الأمثل لموارده المالية والبشرية.
- العودة إلى الدور المحوري للجامعات في التقدم بالاقتصاد المعرفي، والتركيز على حرية اتخاذ القرار واستقلاليتها حتى تكون شريكاً في التنمية من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري، توفير بعثات للباحثين للمشاركة في البرامج التكوينية أو في التظاهرات العلمية، الاعتناء بمختلف الأبحاث وتنويعها من حيث النهج والتخصصات، علاوة على إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات ورسم السياسات.

2.2 الابتكار في الإنتاج:

1.2.2 مدخلات ومخرجات الابتكار في الإنتاج:

أ مدخلات الابتكار في الإنتاج:

نجد ان الامارات احتلت المرتبة الاولى عربيا في كل من مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير في مؤسسات الأعمال بقيمة 15.4 ومؤشر تمويل البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال بقيمة 95.1 وايضا مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا بقيمة 76.8 . اما في مؤشر عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال احتلت قطر المرتبة الاولى عربيا و54 عالميا بقيمة 17.1.

ب. مخرجات الابتكار في الإنتاج:

نجد الاردن قد احتلت المركز 36 عالميا بقيمة 12 في مؤشر عائد حقوق الملكية الفكرية، في حين نجد المغرب في المركز 8 عالميا بقيمة 72.9 في مؤشر عدد التصاميم المقدمة، أما عن مؤشر درجة تعقيد العمليات الإنتاجية كانت قطر في المركز الاول عربيا و21 عالميا بقيمة 71، وفي مؤشر مستوى التسويق كانت الامارات في المرتبة الخامسة عالميا بقيمة 76.2.

ما يمكن قوله هنا هو أنه إذا قارنا بين تمهات الدول الغربية على إرساء منظومة معرفية تمكّنها من اللحاق بالركب التكنولوجي وتطوير مقدراتها المعرفية، من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على الصمود في وجه تقلبات الأسواق العالمية، العولة، التنافسية وسرعة الأداء في الوقت نفسه نجد بالمقابل الدول العربية تعاني من فقر معرفي تتجلى مؤشرات في ضعف كبير لبنية إنتاج المعارف، حيث نجد أن الدول العربية تخصص فقط 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وبذلك تساهم بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.5% من الإنفاق الاجمالي العالمي على البحث والتطوير، بما مجموعه 7 مليارات دولار، حسب تقرير منظمة اليونسكو عن العلوم للعام 2014. ومما يلاحظ في هذا الشأن أن التحليل النوعي لهذه المؤشرات يظهر هدراً مالياً لمخصصات البحث والتطوير في العالم العربي، حيث تُصرف على شكل رواتب للأساتذة الباحثين من دون ربطها بالإنتاج العلمي، الأمر الذي لا يحفز على البحث بالجامعات العربية.

جدول رقم 04: المؤشر الفرعي الابتكار في الإنتاج

البحث و التطوير و الابتكار																الابتكار في الإنتاج	
المغرب		الجزائر		عمان		الكويت		قطر		تونس		السعودية		الإمارات			
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
8.4	49	N	N	1.1	70	N	N	2.7	60	3.1	59	N	N	15.4	34	الإفناق على البحث والتطوير في مؤسسات الأعمال	
38.3	54	N	N	27.3	62	1.1	85	8.9	73	24.2	67	N	N	95.1	4	تمويل البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال	
7.5	67	N	N	5.9	73			17.1	54	7.1	68	0.7	84	N	N	عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال	
60.2	50	44.4	111	52.5	83	41.1	118	68.9	24	52.6	81	63.3	39	76.8	4	الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا	
3.9	74	3.2	96	N	N	N	N	3.2	100	8.3	50	N	N	N	N	عائد حقوق الملكية الفكرية	
72.9	8	7.3	56	N	N	N	N	N	N	5.8	62	0.9	97	0.5	103	عدد التصميمات المقدمة	
44.9	73	38.1	100	50.2	55	48.8	66	71	21	40.6	91	60.8	33	70.8	22	درجة تعقيد العمليات الإنتاجية	
57.7	62	44.7	122	51.4	98	52.8	86	67.9	23	53.5	81	59.4	50	76.2	5	مستوى التسويق	
البحث و التطوير و الابتكار																الابتكار في الإنتاج	
		موريتانيا		لبنان		الأردن		اليمن		البحرين		مصر		سوريا			
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
		N	N	N	N	N	N	N	N	0.3	75	1	71	N	N	الإفناق على البحث والتطوير في مؤسسات الأعمال	
		N	N	N	N	N	N	N	N	27.8	69	7.5	74	N	N	تمويل البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال	
		N	N	N	N	1.4	82	N	N	0.5	86	5.2	74	N	N	عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال	
		19	132	40.6	120	58.5	55	19.4	131	64.5	35	55	71	51.2	88	الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا	
		3.2	100	6.8	57	12	36	5.9	60	N	N	3.2	100	3.5	82	عائد حقوق الملكية الفكرية	
		0.1	109	N	N	2.9	75	1.6	85	1.5	88	7.6	55	N	N	عدد التصميمات المقدمة	
		20	131	50.7	53	56.7	42	22.5	130	58.6	37	46.3	67	40.9	90	درجة تعقيد العمليات الإنتاجية	
		18.7	132	65.1	30	59.3	52	43.5	134	61.8	39	50.8	100	36.9	128	مستوى التسويق	

<http://knowledge4all.com/Scorecard2018.aspx?id=12&language=ar>

ر: رتبة / قيمة: ق

3.2.3 الابتكار المجتمعي:

1.3.2.3 مدخلات ومخرجات الابتكار المجتمعي:

أ. مدخلات الابتكار المجتمعي:

يظهر لنا ان السعودية احتلت المركز الاول عربيا في ثلاث مؤشرات فرعية وهي سهولة حماية مستثمري الأقلية، مؤشر واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤشر الإنفاق على برمجيات الكمبيوتر، اما في مؤشر صفقات الأعمال المشتركة / التحالفات الاستراتيجية فكانت البحرين في المركز الاول عربيا و 11 عالميا بقيمة 58.9.

ب. مخرجات الابتكار المجتمعي:

نجد في مؤشر عدد طلبات تسجيل العلامة التجارية ظهرت المغرب لأول مرة ضمن المراتب الأولى عالمياً باحتلالها المركز 39

أما في مؤشر عدد الأفلام الروائية الوطنية المنتجة، سجلت ليبيا المركز 50 عالمياً بقيمة 57.1، ونالت الأردن المركز 28 عالمياً بقيمة 50.5 في مؤشر منتجات قطاع الطباعة والنشر، واستطاعت الإمارات أن تحتل المركز السادس عالمياً في مؤشر صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم 05: المؤشر الفرعي الابتكار المجتمعي

الابتكار المجتمعي															
البحث و التطوير و الابتكار															
الإمارات		السعودية		تونس		قطر		الكويت		عمان		الجزائر		المغرب	
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
13	83.3	6	91.7	73	52.8	131	5.6	63	55.6	98	36.1	126	16.7	56	58.3
17	45	79	6.6	54	13.5	74	7.4	67	8.8	42	16.7	104	2.1	81	6.3
160	47.1	49	51.6	54	49.8	64	46.7	51	51	100	37	69	45.5	97	38.9
28	27.3	21	36.4	28	27.3	28	27.3	21	36.4	77	9.1	98	0	56	18.2
42	9.5	85	1.5	57	6	56	6.1	N	N	48	7.6	78	2	59	5.9
106	2.7	113	1	N	N	112	1.2	N	N	N	N	80	11.1	39	25.4
69	42.3	N	N	71	42	N	N	N	N	N	N	N	N	87	32.8
29	50.5	41	39.1	N	N	51	34.5	66	26.5	84	12.9	96	2.9	73	21.8
6	75.2	99	5.7	28	35.5	129	0	102	5.1	91	7	125	1.9	47	21.1
الابتكار المجتمعي															
البحث و التطوير و الابتكار															
سوريا		مصر		الأردن		اليمن		ليبيا		لبنان		البحرين			
ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر	ق	ر
80	47.2	63	55.6	98	36.1	103	30.6	108	27.8	88	41.7	34	69.5		
N	N	102	2.4	45	15.9	N	N	109	1	N	N	11	58.9		
125	25.1	94	39.9	80	43.6	129	9	123	26	127	17	79	43.7		
N	N	28	27.3	28	27.3	98	0	77	9.1	77	0	21	36.4		
105	0	N	N	76	2.1	N	N	N	N	84	1.7	N	N		
N	N	98	4.4	68	16.2	70	15.3	92	6.3	116	0.2	110	1.6		
96	22.7	91	28.3	N	N	N	N	50	57.1	N	N	N	N		
N	N	93	7	28	50.5	78	19.7			N	N	34	43.5		
124	2	42	23.2	40	25.1	115	3.8	69	12.8	N	N	53	18.7		
http://knowledge4all.com/Scorecard2018.aspx?id=12&language=ar															
ر: رتبة / قيمة: ق															

سجلنا نتائج ضعيفة في هذا المؤشر الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو الاجتماعي والاقتصادي، والمساهم الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا في مجمله يشير إلى أنّ الأداء في مجال البحث والتطوير والابتكار لا يزال دون المستوى المطلوب الذي يؤهلها لمنافسة المستويات العالمية، وفي ظل التأخر في الإنفاق على البحث والتطوير، والنقص في أعداد الباحثين والتخبط في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر قطاعاً في حجم الإنتاج البحثي والقدرات الابتكارية، وهذا يؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتوفير الدعم المادي اللازم، وتعزيز القدرات البشرية الضرورية، للارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار والتي تعد من العوامل الهامة جداً في تحديد نجاح بلد ما في بناء مجتمع المعرفة، ومحركاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية على حدّ السواء.

هنا نرتقي بتأهيل شبابنا ونوطن المعرفة فعلاً.. بدلاً من الاكتفاء باستخدامها خاصة إذا استطاعت الجهات المختصة تسهيل فتح مراكز ومعاهد تدريب تابعة لكبريات الشركات المتقدمة علمياً، بل وتقديم التسهيلات الممكنة لها لأن ما سنحصده أهم وهو تنمية واستثمار الإنسان وهي أفضل أنواع الاستثمارات التي تؤتي ثمارها في كل وقت قريب وبعيد.

ومع أن منظومة البحث والتطوير تعدّ أحد مدخلات الابتكار، فقد تقرر أن تمثل في حد ذاتها مكوناً رئيسياً لولوج عصر المعرفة لعدد من الأسباب هي: (بادي، 2017)

- غياب ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والخدمية، ما يؤدي إلى صعوبة تطبيق نتائج البحث والتطوير في هذه المجالات، ومن ثم تراجع إمكانات إنتاج المعرفة والابتكار التكنولوجي .
- ضعف الارتباط والتعاون بين مؤسسات البحث والتطوير من ناحية والشركات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى.
- القصور الواضح في قدرات خريجي المؤسسات التعليمية في مجال البحث والتطوير كأحد متطلبات أسواق العمل في العصر المعرفي في الألفية الثالثة،
- قصور البنية التحتية البحثية ، وعدم مواكبتها للتوجهات الحديثة، وعلى وجه الخصوص البنى البحثية الرامية الى ربط البحث والتطوير بالمجتمع.

3. التنمية البشرية:

الحقيقة المسلم بها هو اننا اذا أردنا الارتقاء بمستوى إنتاجنا وتنافسيتنا وضمان مستقبل أبنائنا في عالم متغير أن نسعى إلى توطين المعرفة وممارسة فنونها عسى أن نصل يوماً إلى إنتاجها وتبادل الجديد منها مع الآخرين على قدم المساواة فلا يقبل من مجتمع يشكل الشباب قريباً من ثلثيه ألا يصنع مجده الحاضر بأيدي وعقول أبنائه أو أن يبقى مستهلكاً لمنتجات وسلع الآخرين، تلك مهمة منظري الأمة ومخططيها الاستراتيجيين في معرفة ورسم الطريق الآمنة التي ستقلنا من مجتمع استهلاكي محدود الأفق والطموح إلى آخر متقدم يصدر الخير والمعرفة، ينتج ويدير ثرواته ويجعل من تنوع ثقافته ومشاركه أسباب قوة ومصادر ثراء ويستمد من تعدد أطيافه وتياراته الفكرية طاقة يعبر بها نحو المستقبل بثقة وطموح، مجتمع يعرف كيف ينظم أنشطته ويقنن علاقاته ويحترم قوانينه (شهاب، 2011). توطين المعرفة يشتمل على عنصرين أساسيين متكاملين أولهما إنتاج المعرفة وثانيهما توظيف المعرفة في التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ونعني بتوطين المعرفة إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها لخدمة التنمية الإنسانية في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي وكل ما يتعلق بالأفراد والمجتمعات، وإيجاد البيئات التي تمكنها من تحقيق ذلك من خلال توفير المقومات الضرورية لبناء قواعد مجتمع المعرفة والتي من أبرزها تقنيات الاتصال والمعلومات والإنترنت، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتقدمة.

تصدّرت الإمارات العربيّة المتّحدة قائمة الدول العربيّة في مؤشر التنمية البشرية، وحلت في المرتبة 34 عالمياً، مسجلة متوسطاً بلغ 0.863 نقطة، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز العالمي 39، ونتيجة: 0.853، ثم البحرين في المركز العالمي 43، بنتيجة: 0.846، وسلطنة عمان في المركز العالمي 48، بنتيجة: 0.821، والكويت في المركز العالمي 56، بنتيجة: 0.803 نقطة. ويمثل تموضع دول الخليج في مقدمة الترتيب نجاحاً نوعياً متواصلاً في مؤشرات التنمية البشرية، التي يرصدها ويجمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يفوق المتوسطات المسجلة على الصعيد العالمي عند مستوى 0.728 نقطة وهي ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً. كما احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغارياً فيما احتلت الرتبة 85 عالمياً من أصل 189 دولة شملها التقرير الذي استند على قياس التقدم الذي

حققت في مؤشرات بينها الصحة والتعليم ومستوى الدخل الفردي. وجاءت تونس في الرتبة الثانية مغاريا والرتبة 95 عالميا بنقطة 0.754 في مؤشر التنمية وكانت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. وقد توزعت بقية الدول العربية على خانتي تنمية بشرية متوسطة ومنخفضة، فبخصوص الخانة الأولى، أتت مصر أولى بجلولها في المركز 115، ثم فلسطين في 119، والعراق في 120، بينما حضر المغرب في المركز 123. أما الدول العربية "منخفضة التنمية"، فقد تقدمتها سوريا في المركز 155، ثم موريتانيا 159، فالسودان 167، وبعدها اليمن 178.

جدول رقم 06: دليل التنمية البشرية في الوطن العربي

2016			2018		الدولة	
من مجموع 188 دولة			من مجموع 189 دولة			
8_	0.840	42	0.863	34	الإمارات	تنمية بشرية مرتفعة جداً
4+	0.856	33	0.856	37	قطر	
1+	0.847	38	0.853	39	السعودية	
4_	0.824	47	0.846	43	البحرين	
4_	0.796	52	0.821	48	عمان	
5+	0.800	51	0.803	56	الكويت	
4+	0.763	76	0.757	80	لبنان	تنمية بشرية مرتفعة
2+	0.745	83	0.754	85	الجزائر	
9+	0.741	86	0.735	95	الأردن	
2_	0.725	97	0.735	95	تونس	
6+	0.716	102	0.706	108	ليبيا	
4+	0.691	111	0.696	115	مصر	تنمية بشرية متوسطة
5+	0.684	114	0.686	119	فلسطين	
1_	0.649	121	0.685	120	العراق	
=	0.647	123	0.667	123	المغرب	
5+	0.536	149	0.536	155	سوريا	تنمية بشرية منخفضة
2+	0.513	157	0.520	159	موريتانيا	
2+	0.490	165	0.502	167	السودان	
10+	0.482	168	0.452	178	اليمن	

4. النتائج:

النتيجة الاولى:

لازال العالم العربي يشتهي من فجوة بين جامعاته ومشاركتها في نهضة المجتمع والتأثير عليه، والإسهام في تنميته. وقد يعود هذا لعدم وجود الإرادة لدى صانعي القرار بالنهوض بالتعليم العربي إلى مستوى عالمي فجامعاتنا أصبحت امتدادا للتعليم الابتدائي من تعليم وتلقين وتخفيف وقتل للإبداع العربي. وبالتالي ضعف البيئة التي أوكل إليها مهمة تكوين الشباب و منحهم الرعاية الكافية والتمكين اللازم ليكتسب القدرة على بناء وتنمية مجتمع المعرفة وتأهيله من المشاركة الفاعلة في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وفي هذا الصدد نقترح الثلاثية التالية:

- إصلاح الجامعات، وتفعيل إعادة هيكلة أو هندسة منظومة البحث العلمي.
- العمل على تطوير استراتيجية فعّالة لإيقاف تسرّب الكفاءات العربية، والحد من هجرتها، وذلك بالعمل على احتضانها و استقطابها في الجامعات العربية.

- بناء المؤسسات الحاضنة والداعمة للمعرفة كالمؤسسات العلمية والإعلام والثقافة وغيرها.

النتيجة الثانية :

ان الواقع العربي ودوره في مجال الابتكار يعتبر محدودًا جدًا، في ظل غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات (هياكل التثمين، مراكز تقنية وابتكار، شبكات نشر الابتكارات والتطوير الصناعي)، إضافة الى ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية ونقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية المختصة ذات التأهيل العالي. وهنا نقترح مايلي:

- تشجيع مبادرات الإبداع والابتكار، وتبني براءات الاختراع، ووضعها موضع الاستخدام العملي في التطبيق.
- إقامة نظام تعليمي متاح لجميع شرائح المجتمع وأجياله ممكنا إياهم من التعامل مع المعرفة؛ ومن ثم انتاجها.

النتيجة الثالثة:

الإفناق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محدودا وضئيلا جدا مقارنة مع العالم المتقدم، كما لا تزال مراكز البحوث والدراسات المتخصصة بلا أي دعم حكومي، وجميع الجامعات تقريبا تعاني من نقص دعم القطاع الخاص، وعدم إعطاء السياسات العلمية للبحث والابتكار دورا مهما في الخطط التنموية والاجتماعية للبلدان العربية، كل هذه الإشكالات أسهمت في تخلف العالم العربي وجعله في ذيل القائمة في الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي، اذن لازالت جهود البحث العلمي في الوطن العربي ضئيلة جدا مع تفاوت قليل من حيث البحوث المنجزة بين دولة وأخرى في الوطن العربي، كما أسهمت هذه العوامل ايضا في هجرة العقول العربية إلى الغرب لعدم وجود البيئة الحاضنة التي تحترم العقول المبدعة وبالتالي نضيفها الى البيئة التي عجزت عن احتضان الشباب وتمكينهم في مجتمعاتهم التي تمرّ بمتغيرات معرفية مختلفة. ولهذا نقترح: وضع استراتيجية تستهدف النهوض بالواقع العلمي ودعم مؤسسات البحث العلمي من خلال زيادة الميزانيات المخصصة للبحث من الانتاج القومي وجعلها مقاربة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

النتيجة الرابعة:

أداء الدول العربية في مجال البحث والتطوير والابتكار لا يزال دون المستوى المأمول الذي يؤهلها لمنافسة المستويات العالمية واحتلال الصدارة؛ حيث المنطقة العربية من أقل المناطق إنفاقاً على البحث والتطوير، وتشكو من نقص في أعداد الباحثين، مقارنة بالدول المتقدمة. ويفرض هذا الأمر على الدول العربية بذل مزيد من الجهود لتوفير الدعم المادي اللازم، وتعزيز القدرات البشرية الضرورية، للارتقاء بمنظومة البحث والتطوير والابتكار بمختلف مرتكزاتها من خلال:

- تهيئة مناخ ملائم مساعد على الإبداع والابتكار.
- تسهيل وترويج الابتكار، خاصة أن أداء البلدان العربية في هذا المجال ليس مشجعا حتى الآن.
- نشر ثقافة الاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار.
- توفير بنية مؤسسية وتشريعية وسياسية محفزة للابتكار.
- تشجيع الإنتاج المعرفي ونشره محليا وخارجيا مع تطوير تشريعات حماية الملكية الفكرية.

النتيجة الخامسة:

هناك بعض الدول العربية على غرار دول الخليج التي عززت مكائنها ضمن مؤشر التنمية الانسانية و استطاعت ان تحقق ولو جزء بسيط من جوانب التنمية التي يحتاجها الشباب العربي والتي يمكن ان تكون لها فعالية لحثه ودعمه من

أجل المشاركة في توطين المعرفة إذا أحسن استغلال مواردها. فالتمكين مفهوم ذو دلالة مركبة يشير إلى عمليتين متداخلتين الأولى تتعلق بإكساب الشباب إمكانات القيام بعمل ما من حيث القدرات والمهارات والمعرفة، والثانية تشير إلى البيئات الحاضنة لعملية بناء تلك القدرات والمهارات في مجالات التنشئة المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا . فإشكالية العلاقة بين توطين المعرفة والشباب العربي تكمن في مسألة التنمية العربية ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته. وغياب مظاهر التنمية في البلاد العربية يضع الشباب في تحديات ناشئة عن الوصول المحدود للموارد المادية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والتشغيل، إضافة إلى وصولهم المحدود إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل هذا له علاقة مباشرة بالتنمية.

ونقترح في هذا المجال:

- وضع خطط استراتيجية فعالة للتنمية.
- بناء البيئات الملائمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- برامج تنموية مناسبة تستهدف تمكين الشباب العربي ضمن استراتيجية عربية متكاملة.

الخلاصة:

ما يميز المنطقة العربية حاليا انها تتمتع بالثروة الشبابية المتميزة إلى جانب الثروة المالية، أو بمعنى اخر توفر ثلثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثروة المعرفية العالمية، وبهذا فهي أمامها فرصة لإحداث الانطلاقة وهي فرصة لانتقل فيها دول المنطقة من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصادات المعرفة ومن طفرة شبابية إلى كنز ديموغرافي يستثمر في الشباب الفاعل اقتصاديا واجتماعيا، بما يمتلكه من تجهيزات وفعاليات معرفية مبنية على أسس المعرفة والمهارة والقيم. وبهذا فهي تقوم بتأسيس وبناء مجتمع المعرفة من خلال دعم فئة الشباب، لتعزيز الاعتماد عليهم ولتمكينهم من إحداث تنمية ملموسة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والإعلام والثقافة، والذي يتطلب توفير عدد من الشروط الأساسية وفي مقدمتها تحاشي الاعتقاد بأن استيراد منتجات العلم والتكنولوجيا في صورة سلع وخدمات يعني التطور والتنمية والحداثة بل إنها تؤدي إلى مزيد من التبعية والأتكال على الآخر. ولهذا لا بد من تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة من خلال ثلاثة عناصر أساسية؛ أولها نقل المعرفة، وثانيها توطين المعرفة، وثالثها تدريب وتأهيل الشباب للمشاركة الفاعلة في عمليتي النقل والتوطين لهذه المعرفة.

قائمة المراجع:

1. ابن ابي غسان، موسى (2011). توطين التقنية في العالم العربي. تم الاسترجاع من موقع: <http://gmalshareef.blogspot.com/2013/04/blog-post.html>
2. ابن تريعة(2007). الطريق إلى مجتمع المعرفة هل المجتمع يعيش أزمة فكر. تم الاسترجاع من موقع <https://www.djazairiess.com/elmassa/721?>
3. بادي، سوهام (2017). النموذج المفاهيمي لتوطين المعرفة في الوطن العربي واستراتيجية تمكين الشباب: قراءة في تقرير المعرفة العربي 2014 العدد 46، يونيو. تم الاسترجاع من موقع:

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=790:sbadi&catid=307:papers&Itemid=111

4. بادي، سوهايم (2018). "الوضع المعرفي في الجزائر". مجلة اعلم، الاتحاد العربي للمكتبات، ع.22، ص.ص. (108.73)
5. بدران، ابراهيم (2014). التعليم العالي والبحث والتطوير والإبداع. تم الاسترجاع من موقع: <http://www.fasrc.org/uploads/006.pdf>
6. بلفلاح، يونس (2015). آفاق الابتكار في العالم العربي. تم الاسترجاع من موقع: <https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/3/25/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>
7. التقرير العربي للمعرفة (2014): الشباب وتوطين المعرفة. تم الاسترجاع من موقع: http://www.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-knowledge-report-2014.htm
8. زغلولة، جمال الدين (2015). المركز الوطني لأبحاث الشباب ثلاثة عناصر لبناء مجتمع المعرفة. تم الاسترجاع من موقع: <https://ncys.ksu.edu.sa/ar/node/7129>
9. الشناوي، رضا (2018). تم الاسترجاع من موقع: <https://www.masress.com/akhersaa/10475284>
10. شهاب، سعيد (2011). من أجل توطين المعرفة. تم الاسترجاع من موقع: <https://www.okaz.com.sa/article/693882>
11. عبوش، نايف (2017). توطين صناعة المعرفة تحديات الاحتكار وضرورات الابتكار. تم الاسترجاع من موقع: <https://www.alukah.net/culture/0/120367/#ixzz5ZbCZ7wpC>
12. العسكري، سليمان (2004). حلم مجتمع المعرفة العربي.. إما التحقق أو الهاوية تم الاسترجاع من موقع: <http://www.sulaimanalaskari.com/ar/2004/01/01>
13. القرقاوي، منصور يوسف. توطين التكنولوجيا في الوطن العربي وتنمية مجتمع المعرفة. تم الاسترجاع من موقع: <https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56343>